

بذلك ولو رجلا ليعرف منه لان ذلك حجة اذا ادعى حقه
مدى ولو مع تكذيب الدين او في عينه لكن صدق التراب
لسقوط الطلب باقراره **ولا يصح ضمان الدين المجهول**
قد روي اوجبه او صغته لانه اثبات مال في العنة يعقد
فان شبه البيع **الا في ابل دية** فيصع منافع الحمل بصفتها بانها
معاونة السن والعدد ولانه قد اعتصر ذلك في اثباتها في ذمة
الجاني فيقتصر في الضمان ويرجع في صفتها الى غالب ابل البلد
ولا يصح ضمان المخرج كضمان ما سيقرضه زيد ونحوه
الروجة المستقلة وتسلم ثوب رهنه شخص ولم يتسلمه كما قاله
في الروضة **الا ضمان ذك النبيع** او الثمن بعد قبض ما يضمن
كان قبض المشترى الثمن او البايع المبيع ان خرج مضابله مسوقا
او مبيعيا ورد باو ناقضا ليقض صفة شرط او يخرج وودوا
ذلك الحاجة اليه وما وجهه به القول بطلانه من انه ضمان تام
يجب احب عنه بانه ان خرج المقابل كما ذكره في وجوب رد المضمون
ولا يصح قبض المضمون لانه اذا قبض ما دخل في ضمان البايع او
المشترى نتمت لوصاح الضمان عن الدين المضمون بما
دون كان صالح عن مائة يبيعها او ثوب يهته ذو مال
يرجع الاجماع منه لانه الذي يده له بعد لو ضمن ذمى له مبيع
دينا على مسلم ثم تصالحا على خمر لم يرجع لتعلقها بالمسلم
ولا يثمة للخمر عنه وحالة الضمان المضمون له كما لا ادنى
قبول الرجوع وعدمه ولو ضمن انسان الفاشح كان له

قبل

مطلوبة

مطلوبة كل منهما بالالف لانه ضمان في جميعها قاله المتولي مر
فصل في كفالة الدين ونسبه ايضا كفالة الوجه وهي
بفتح الكاف اسم لضمان الاحضار دون المال **والكفالة**
بالدين اي يبدن من يستحق ضمانه جالس الحكم عند الاستعداد
حايض اذا كان **المكفول به حق** لله تعالى او حق **لا دمي**
للحاجة الى ذلك واستوفى لها بقوله تعالى حكايته عن يوقوب
عليه السلام لن ارسله معكم حتى تؤتوني مؤثقا من الله لتأبني
به بخلاف عقوبة لله تعالى واما نصح كفالة من ذكر باذنه
ولو بناسيه ولو كان من ذكر صبي او مجنون باذنه ولو بناسيه
او مجنونا وان تقدمه رخصيل الغرض في الحال او ميتا
قبل دفته ليشهد على صورته اذا حمل الشاهد عليه كذلك
ولم يرض اسمه ونسبه **قال** في المطلبة ويظهر اشتراط
اذن الوارث اذا اشتراطنا اذن المكفول وظاهر ان حمله
بينه يعتبر اذنه والاعمال المعتبر اذن وليه فان كفل بدن من
عليه مال شرط لزومه لاعلمية لمدته لزومه للكفيل وكالدين
الجزء والشايع كثلثة والجزء الذي لا يعيش به وانه كراسه
منه ان عين محل للتسليم في الكفالة فتذكره والاعتد
محلها في التسليم فيما ويرا الكفيل بالتسليم المكفول في محل
التسليم المذكور بل لا يخلل كالتسليم نفسه عن الكفيل فان
غاب لزومه احضاره ان امكن بان عرف حله وامن الطريق
ولا يخلل ولو كان بمسافة القصر وبمهل مدة احضاره بان

